EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين خلال (ديسمبر2020)

(النشرة الشهرية)

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج المساعدة والدعم القانوني

إعداد

هيثم سيد

باحث قانوني

إيناس إمام

محامية بالمؤسسة

تحرير

محمد عبد الرحمن

مدير الوحدة البحثية بالمؤسسة

مراجعة

إيمان عبد الفتاح

تصميم

إبراهيم صقر

مقدمة

يتعرض الصحفيون لانتهاكاتٍ عدة؛ منها ما قد يُهدد قدرتهم على نقل الأنباء والمعلومات إلى الجمهور بمهنية وحيادية، ومنها ما يطول الصحفيين ذاتهم وسلامتهم الشخصية، أو يطول ذويهم وأسرهم، ويعرضهم للخطر، أو يتركهم لمصيرٍ مجهول، وتتنوع تلك الانتهاكات من حيث القائم بها، وتتدرج من حيث خطورتها؛ فقد يقع على الصحفيين انتهاكات من قِبل المؤسسات التي يعملون بها، كالفصل التعسفي، أو من قِبل السلطات وأجهزة الدولة كالاحتجاز، أو الاتهام بنشر أخبار كاذبة من شأنها تكدير الأمن والسلم العام، وغيرها من التهم الفضفاضة.

ولا شك في أن تقديم الدعم القانوني لهؤلاء الصحفيين والإعلاميين، يُمثل خطوة أساسية في محاولة توفير بيئة أكثر احترامًا ودعمًا لحرية الصحافة والإعلام في المجتمع؛ فهؤلاء المدافعون عن حق المجتمع في المعرفة، هم أيضًا في حاجة إلى من يُدافع عنهم، وعن حقهم في نقل المعرفة، وهذا الدعم بمثابة رسالة إلى الصحفيين والإعلاميين، للتذكرة بأنكم لستم وحدكم، وأننا ندعمكم لنيل حقوقكم. كما أن الوقوف إلى جانب الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا لانتهاكات –بحكم عملهم في المهنة– يجعلهم أكثر قدرة على المُثابرة، والالتزام بالمهنية قدر المُستطاع، والعمل دون خوفٍ أو ترهيب.

وبناءً على ما سبق، وإيمانًا منَّا بالحق الكامل للصحفيين والإعلاميين في أن يجدوا ظهيرًا يُدافع عنهم، وعن حريتهم، ويُقدم لهم الدعم القانوني والمعنوي، فإننا نقوم في "المرصد"، بتقديم الدعم القانوني لكل قضايا الصحفيين والإعلاميين، في جمهورية مصر العربية.

أولًا: الأهداف والمنهجية.

تهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والإعلاميين، التي استجدت أو التي مازالت متداولة أمام المحاكم، وآخر التطورات بها، وصور الدعم التي قدمتها برنامج المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام لهذه القضايا؛ حيث يُقدم المرصد 3 أنواع من الدعم:

- **الدعم القانوني المباشر:** التمثيل القانوني للصحفيين، عن طريق حضور الجلسات والتحقيقات، وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي عنهم، وإعداد المذكرات، والأوراق القانونية، وتقديم المستندات اللازمة، وكذلك القيام بالإجراءات القانونية اللازمة في مواعيدها، والطعن على الأحكام الصادرة ضد الصحفيين، بكافة طرق الطعن.
- **الدعم القانوني غير المباشر:** عن طريق التواصل مع محاميي الصحف والصحفيين، وتقديم المساعدة القانونية إذا لزم الأمر، وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محامييها، لتقديم المساعدة القانونية، أو عن طريق متابعة آخر تطورات قضايا الصحفيين بالمحاكم بشكلٍ دوري.
- **المتابعة الإعلامية:** وذلك بالمتابعة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، لقضايا بعض الصحفيين والإعلاميين، الذين لم نتمكن من التواصل المباشر، أو غير المباشر معهم، أو مع محامييهم، والنشر بشكلٍ دوري عن آخر التطورات فيها.

ومن خلال هذه النشرة؛ نقوم برصد القضايا المنظورة أمام المحاكم والنيابات ضد الصحفيين والإعلاميين، والتي تم اتخاذ إجراءاتٍ بشأنها، في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر 2020، ثم نقوم بعرض القضية، والتطورات التي حدثت بها، والدور الذي قام به "المرصد" تجاه هذه القضية، وأخيرًا نقوم بتصنيف هذه القضايا وفقًا لنوع الدعم المقدم من المرصد، ثم نوع القضية والجهة المنظور أمامها القضية والقرارات والأحكام في هذه القضايا.

ثانيًا: القضايا المنظورة في المحاكم التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها خلال شهر ديسمبر 2020.

الأسبوع الأول (1 - 7 ديسمبر)

1- **رقم القضية:** (855 لسنة 2020) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: إسلام الكلحي.
المهنة بالتفصيل: صحفي بموقع درب.
نوع جهة العمل: صحيفة حزبية.
الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: ألقت قوات الأمن القبض على الصحفي بموقع ''درب" الإخباري، وعضو نقابة الصحفيين، إسلام الكلحي، يوم الأربعاء 9 سبتمبر 2020، أثناء تغطيته لحادث وفاة شاب بمنطقة المنيب، بالجيزة. وعن الواقعة قال رئيس تحرير ''درب"، خالد البلشي، إن ''إسلام" قبض عليه أثناء تغطية صحفية بتكليف من إدارة تحرير الموقع، مشيرًا إلى أنه توجه إلى محيط قسم شرطة المنيب لتغطية احتجاجات الأهالي على وفاة شاب.
التهم الموجهة: المشاركة والانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بِشأنها قرار حتى الآن، ويتم النظر في تجديد حبسه.
مجهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي المؤسسة مع المتهم، وطالب بإخلاء سبيل المتهم بأي ضمانات، تأسيسًا على انتفاء مبررات الحبس الاحتياطي.
آخر تطورات القضية: في 1 ديسمبر 2020، قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس الصحفي 15 يومًا على ذمة التحقيقات. وفي **16 ديسمبر 2020**، قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس الصحفي 15 يومًا على ذمة التحقيقات. وفي **30 ديسمبر 2020**، قررت الدائرة الخامسة جنايات إرهاب المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة رفض الاستئناف على تجديد الحبس الاحتياطي.

2- **رقم القضية:** (1966 لسنة 2018) عمال كلي شمال الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: دينا حسين.
المهنة بالتفصيل: محررة بجريدة العالم اليوم.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.
تفاصيل القضية: بدأت الواقعة؛ عندما فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفيًا, بتاريخ 8 أكتوبر 2018, بفصلٍ تعسفي من قِبل إدارة الجريدة. وترجع وقائع الأزمة إلى عام 2018, حين توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية, إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم, برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة, لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثرٍ رجعي, منذ 21 أغسطس 2014, وهو ما يُعد إجراء غير قانوني, إذ لابد من إبلاغ نقابة الصحفيين والعاملين بقرار إغلاق المؤسسة, لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.
الطلبات: التعويض عن فصل تعسفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية عمال كلي شمال الجيزة.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية, وحضر محامي المرصد الجلسة, وقدم حافظتي مستندات ومذكرة دفاع بالطلبات الواردة بصحيفة الدعوى, واحتياطيًا طلب إحالة الدعوى للتحقيق, لإثبات أن علاقة عمل المدعية علاقة تعاقدية وليست بالقطعة, على خلاف ما جاء بتقرير الخبير. وحضر محامين الخصوم وقدموا مذكرات بالدفاع.
آخر تطورات القضية: في 3 ديسمبر 2020, قررت الدائرة الثانية عمال كلي شمال الجيزة, حجز الدعوى إلى جلسة 31 ديسمبر 2020 للنطق بالحكم. وفي **31 ديسمبر2020**, قررت الدائرة إحالة الدعوى للتحقيق إلى جلسة 4 فبراير 2021.

3- **رقم القضية:** (1365 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمود حسين جمعة.
المهنة بالتفصيل: مدير مراسلي مكتب "الجزيرة" بالقاهرة سابقًا.
نوع جهة العمل: قناة إخبارية أجنبية.

الموقف القانوني للصحفي: الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات، بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بسجن طرة).

تفاصيل القضية: بتاريخ 21 ديسمبر 2016، ألقي القبض على الصحفي محمود حسين جمعة، وتم عرضه على ذمة القضية 1152 لسنة 2016 حصر أمن الدولة العليا، حيث وُجِهت له اتهامات بالانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة، وظل قيد الحبس الاحتياطي على ذمة هذه القضية، حتى جاء قرار محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، في 21 مايو 2019، باستبدال حبسه الاحتياطي بأحد التدابير الاحترازية، وانتقل الصحفي من السجن المودع به إلى قسم الشرطة لاستكمال إجراءات إخلاء سبيله، إلا أنه فُوجئ بعرضه مرة أخرى أمام نيابة أمن الدولة العليا، بتاريخ 25 مايو 2019، على ذمة قضية جديدة وهي القضية رقم 1365 لسنة 2019، والتي يواجه بها ذات الاتهامات التي نُسبت إليه بالقضية الأولى، وإلى الآن ما زال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي، منذ حوالي 4 أعوام.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

مجهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي المرصد، الجلسة وقدم عدة دفوع قانونية أمام قاضي التجديدات وطلب إخلاء سبيله وجوبيًا.

آخر تطورات القضية: في 6 ديسمبر 2020، قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، بطرة، تجديد حبسه 45 يومًا.

4- **رقم القضية:** (1480 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: حسن القباني.
المهنة بالتفصيل: صحفي.
نوع جهة العمل: صحيفة الكرامة.
الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيًا.
تفاصيل القضية: بتاريخ 18 سبتمبر 2019, ألقي القبض على حسن القباني، من داخل قسم شرطة أكتوبر, وذلك أثناء تأدية تدابيره في القضية رقم 718 لسنة 2015 حصر أمن دولة عليا, وظهر بنيابة أمن الدولة, وتم تدويره هو آخرين من القضية السابقة على ذمة القضية رقم 1480 لسنة 2019.
التهم الموجهة: مشاركة جماعة ارهابية مع العلم بأغراضها, وإساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي, وارتكاب جريمة من جرائم التمويل, ونشر أخبار وبيانات كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يتخذ بِشأنها قرارًا بعد.
مجهودات المؤسسة في القضية: قدمت المؤسسة دعم غير مباشر عن طريق متابعة الجلسات والحصول على القرارات.
آخر تطورات القضية: في 6 ديسمبر 2020, قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة, بطرة, تجديد حبس الصحفي 45 يومًا.

الأسبوع الثاني (8 – 14 ديسمبر)

5- **رقم القضية:** (558 لسنة 2020) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: عاطف حسب الله.
المهنة بالتفصيل: رئيس تحرير صحيفة "القرار الدولي".
نوع جهة العمل: صحيفة مصرية خاصة.
الموقف القانوني للصحفي: مخلى سبيله بضمان مالي.
تفاصيل القضية: أُلقي القبض على "حسب الله" من أمام منزله بمحافظة أسوان، في 18 مارس 2020، وعلى مدار شهر احتُجز في عدة أماكن، بداية من مركز شرطة نصر نوبة أسوان، ثم قسم شرطة كوم أمبو، ومقر الأمن الوطني بأسوان، إلى أن ظهر يوم 14 أبريل 2020 بنيابة أمن الدولة العليا التي حققت معه، حيث تم سؤاله عن عمله في الصحف التي عمل بها، وعن منشور كتبه في صفحته الشخصية على موقع "فيسبوك"، تعليقًا على أعداد المصابين في كورونا، وانتقاده للأعداد الرسمية الواردة من الدولة، وذلك وفقًا لما نشرته صفحة الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، "منظمة مجتمع مدني".
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، ونشر وإذاعة أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بِشأنها قرارًا بعد.
مجهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي المؤسسة وطلب إخلاء سبيل المتهم بأي ضمانات تراها المحكمة، تأسيسًا على انتفاء مبررات الحبس الاحتياطي.
آخر تطورات القضية: في 8 ديسمبر 2020، قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، بطرة، تجديد حبس الصحفي 45 يومًا.

6- **رقم القضية:** (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: سولافة مجدي.
المهنة بالتفصيل: مراسلة صحفية حرة.
نوع جهة العمل: حر.
الموقف القانوني: الصحفية محبوسة احتياطيًا على ذمة التحقيقات, بسجن القناطر نساء.
تفاصيل القضية: في مساء الثلاثاء 26 نوفمبر 2019, أُلقي القبض على سولافة, وزوجها الصحفي حسام الصياد, من منطقة الدقي, وتم اقتيادهما إلى قسم الدقي, ثم ترحيلهما إلى واحد من مقرات الأمن الوطني, وفي مساء اليوم التالي الأربعاء 27 نوفمبر 2019, تم عرضهما على نيابة أمن الدولة العليا, التي حققت معهما, وقررت حبسهما 15 يومًا, على ذمة التحقيقات, في القضية رقم 488 لسنة 2019 .
التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, وتعمد بث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة العليا, ويتم النظر في تجديد حبسها أمام محكمة الجنايات, المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: حضرت الصحفية من سجن القناطر وحضر معها محامي المرصد, وباقي المحامين المدافعين في القضية, وقد تولى الأستاذ خالد علي الدفاع كممثل عن هيئة المحامين, وطلب الأجل لحضور زوجها الجلسة القادمة حتى يستطيعا رؤية بعضهما داخل القفص الزجاجي.
آخر تطورات القضية: في 8 ديسمبر 2020, قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة تجديد حبس الصحفية 45 يومًا على ذمة التحقيقات. وفي **27 ديسمبر 2020**, قامت نيابة أمن الدولة العليا باستدعاء الصحفية من محبسها لاستكمال التحقيقات بحضور محاميها الأستاذ خالد علي.

7- **رقم القضية:** (488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: حسام الصياد.
المهنة بالتفصيل: مصور صحفي حر.
نوع جهة العمل: حر.

الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات, بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بطرة تحقيق).

تفاصيل القضية: في مساء يوم الثلاثاء الموافق 26 نوفمبر 2019, تم القبض على الصحفي برفقة زوجته الصحفية سولافه مجدي, أثناء توجههما لسيارتهما بأحد شوارع منطقة البحوث, ثم اقتيادهما إلى قسم الدقي, وترحيلهما إلى أحد مقرات الأمن الوطني, وفي مساء اليوم التالي الأربعاء الموافق 27 نوفمبر 2019, تم عرضهما على نيابة أمن الدولة العليا, التي حققت معهما, وقررت حبسهما 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة, واستخدام أحد المواقع على الانترنت لارتكاب هذه الجريمة.

الجهة المنظور أمامها القضية: قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يُتخذ بِشأنها قرار بعد, ويتم النظر في تجديد حبس "الصياد" أمام محكمة الجنايات, المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.

مجهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي المرصد مع المتهم, وطالب هو وفريق الدفاع بإخلاء سبيل جميع المتهمين لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي واتخاذ التدابير الاحترازية بديلًا للحبس الاحتياطي وفقًا للمادة 201 إجراءات جنائية.

آخر تطورات القضية: في 8 ديسمبر 2020, قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, تأجيل نظر القضية إلى جلسة 27 ديسمبر 2020. وفي **27 ديسمبر** قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب) تجديد حبس الصحفي 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

8- **رقم القضية:** (488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد شاكر.
المهنة بالتفصيل: صحفي في روز اليوسف.
نوع جهة العمل: صحيفة قومية.
الموقف القانوني : محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: في فجر الخميس الموافق 28 نوفمبر 2019, ألقي القبض على "شاكر" من منزله في طوخ بمحافظة القليوبية, وبتاريخ 30 نوفمبر 2019 ظهر لأول مرة أمام نيابة أمن الدولة العليا, وخضع للتحقيق, وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات.
التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها.
الجهة المنظور أمامها القضية: قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يُتخذ بِشأنها قرارًا بعد.
مجهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي المرصد مع المتهم, وطالب هو وفريق الدفاع بإخلاء سبيل جميع المتهمين لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي واتخاذ التدابير الاحترازية بديلًا للحبس الاحتياطي وفقًا للمادة 201 إجراءات جنائية.
آخر تطورات القضية: في 8 ديسمبر 2020, قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, تأجيل نظر القضية إلى جلسة 27 ديسمبر 2020. وفي **27 ديسمبر** قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب) تجديد حبس الصحفي 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

9- **رقم القضية:** (488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى الخطيب.
المهنة بالتفصيل: مترجم صحفي بوكالة "أسوشيتد برس".
نوع جهة العمل: وكالة أنباء أجنبية خاصة.
الموقف القانوني: الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات، بسجن طرة.
تفاصيل القضية: في مساء السبت الموافق 12 أكتوبر 2019، تم القبض على الصحفي، من منزله بالقاهرة، وذلك بعد نشر الوكالة لخبر عن اعتقال طالبين بريطانيين، وبتاريخ 14 أكتوبر 2019 ظهر الصحفي بنيابة أمن الدولة العليا وخضع للتحقيق، وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات، ولا يزال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الانترنت لارتكاب هذه الجريمة.
الجهة المنظور أمامها القضية: قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ويتم النظر في تجديد أمر حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي المرصد مع المتهم، وطالب هو وفريق الدفاع بإخلاء سبيل جميع المتهمين لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي واتخاذ التدابير الاحترازية بديلًا للحبس الاحتياطي وفقًا للمادة 201 إجراءات جنائية.
آخر تطورات القضية: في 8 ديسمبر 2020، قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، تأجيل نظر القضية إلى جلسة 27 ديسمبر 2020. وفي **27 ديسمبر** قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب) تجديد حبس الصحفي 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

10- **رقم القضية:** (558 لسنة 2020) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد علام.
المهنة بالتفصيل: صحفي ومعد برامج تلفزيونية.
نوع جهة العمل: صحفي حر.
الموقف القانوني : محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: في 21 أبريل 2020, ألقي القبض على ''علام" من إحدى قرى مدينة العياط بمحافظة الجيزة, وعُرض على نيابة أمن الدولة العليا يوم الاثنين 27 أبريل, والتي قررت حبسه 15 يومًا على ذمة القضية رقم 558 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا, ووجهت له اتهامات نشر أخبار كاذبة, وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي, والانضمام إلى جماعة إرهابية. ويقال إن سبب القبض عليه هو عمله على فيلم للجزيرة الوثائقية عن ثلاثي أضواء المسرح, غير مصرح بالنشر,ولا يزال قيد الحبس الاحتياطي.
التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة إرهابية, وإساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الإجتماعي, ونشر أخبار وبيانات كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يُتخذ بِشأنها قرارًا حتى الآن.
مجهودات المؤسسة في القضية: يقدم ''المرصد" الدعم القانوني للصحفي, ويقوم محاميه بمتابعة وحضور جلسات تجديد الحبس بنيابة أمن الدولة, ثم جلسات تجديد الحبس بمحكمة الجنايات.
آخر تطورات القضية: في 8 ديسمبر 2020, قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, تجديد حبس الصحفي 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

11- **رقم القضية:** (4480 لسنة 137 ق) استئناف عالي شمال الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مها البديني.
المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة ''اليوم السابع'' سابقًا.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: عملت ''مها''، محررة صحفية بجريدة اليوم السابع، التي تصدر عن المؤسسة المصرية للصحافة، وذلك من 5 أكتوبر 2013 إلى 30 نوفمبر 2014، ثم تم فصلها تعسفيًا، فأقامت الدعوى رقم 127 لسنة 2015 عمال كلي الجيزة ضد كلًا من، رئيس مجلس إدارة جريدة اليوم السابع بصفته، والممثل القانوني للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بصفته.

وصدر الحكم في الدعوى بتاريخ 20 يوليو 2017، وقضى منطوقه بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى عليه الثاني ''هيئة التأمينات''، لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وبثبوت علاقة العمل بين المدعية والمدعى عليه الأول في الفترة من 5 أكتوبر 2013، إلى 30 نوفمبر 2014. وتم رفع استئناف ورفضه وتأييد حكم أول درجة.

الطلبات: رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الرابعة استئناف عالي شمال الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي المرصد، الجلسة وقدم حافظة مستندات وقام بالمرافعة وطلب رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف. وقدم مذكرة دفاع ردًا على ما جاء بصحيفة استئناف الهيئة والرد على ما دفع به بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها، وحضر وكيل الهيئة ولم يبدي أي دفوع والتمس حجز الاستئناف للحكم.

آخر تطورات القضية: في 9 ديسمبر 2020، قررت الدائرة الرابعة استئناف عالي الجيزة حجز الاستئناف إلى جلسة 7 مارس 2021، للنطق بالحكم.

12- **رقم القضية:** (رقم 28 لسنة 2019) جنايات.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: تامر إبراهيم.
المهنة بالتفصيل: صحفي بموقع ''القاهرة 24''.
نوع جهة العمل: موقع مصري.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما قام الصحفي بنشر مقال على صفحات مجلة ''٧ أيام'' بعنوان ''الرجل الشبح'' بتاريخ 15 سبتمبر 2015، عن مواطن يُدعى صبري لبيب، وقد جاء نشر المقال بناءً على معلومات مدعومة بمستندات وصلته من مواطنة تطلب النشر. وتم اتهام الصحفي بارتكاب جريمة السب والقذف من قبل محكمة الجنايات، وأُخلي سبيله على خلفية ذلك الاتهام سابقًا من سراي النيابة ليفاجئ بمحاكمته.

التهم الموجهة : السب والقذف.

الطلبات: إلغاء الأحكام السابقة الصادرة في حق الصحفي، وتكييف القضية على أنها جنحة وليست جناية.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة ''ب'' جنايات.

مجهودات المؤسسة في القضية: هذه القضية دعوى تنازع اختصاص بين محكمتين. وقام محامي المرصد بمتابعة القضية، وحصل على قرار من المحكمة بتعيين محكمة الجنح بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية بنظر الدعوى.

آخر تطورات القضية: في 9 ديسمبر 2020، قررت المحكمة قبول الطلب وتعيين محكمة الجنح المستأنفة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية؛ محكمة مختصة بنظر الدعوى وألغت ما تعارض مع ذلك من أحكام.

13- **رقم القضية:** (194 لسنة 2019) عمال كلي شمال الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: رضا خليل.
المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة العالم اليوم.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.
تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفيًا, بتاريخ 8 أكتوبر 2018, بفصلٍ تعسفي من قِبل إدارة الجريدة, حيث ترجع وقائع الأزمة إلى أنه في غضون عام 2018, توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية, إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة, لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثرٍ رجعي منذ 21 أغسطس 2014, وهو ما يُعد إجراءً غير قانوني إذ لا بد من إبلاغ نقابة الصحفيين والعاملين بقرار إغلاق المؤسسة لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.
الطلبات: التعويض عن فصل تعسفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الأولى عمال كلي شمال الجيزة.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية, وحضر محامي المرصد الجلسة, وقدم حافظتي مستندات ومذكرة دفاع تكميلية لما قدم تعقيبًا على المستندات المقدمة بالجلسة. وحضر وكيل الشركة وقدم حافظتي مستندات وتم إنهاء المأمورية.
آخر تطورات القضية: في 10 ديسمبر 2020, قرر مكتب خبراء شمال الجيزة إنهاء المأمورية وانتظار ورود التقرير. وفي **21 ديسمبر 2020**, قررت الدائرة الأولي عمال تأجيل نظر القضية إلى جلسة 22 مارس 2021 لورود التقرير.

14- **رقم القضية:** (586 لسنة 2020) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: هيثم حسن.
المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة المصري اليوم.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.
الموقف القانوني: مخلى سبيله بتدابير احترازية.
تفاصيل القضية: في ساعة مبكرة من صباح يوم 12 مايو 202, حضرت قوة أمنية إلى منزله بدار السلام, وسألوا عليه شقيقه, الذي كان متواجدًا أمام المنزل وطلبوا منه الاتصال بهيثم, وإعلامه بالقبض عليه لكسره حظر التجوال, فاستجاب هيثم وتم القبض عليه, وأعلمت القوة شقيق هيثم إنهم سيتجوهوا إلى قسم دار السلام, ولكن عند الاستعلام عنه بالقسم لم يجده. وظهر بنيابة أمن الدولة على ذمة القضية رقم 586 لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا وخضع للتحقيق ووجهت له النيابة اتهامات الانضمام لجماعة إرهابية, والإمداد والتمويل, ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة, وإساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي, وقررت النيابة حبسه احتياطيًا 15 يومًا على ذمة التحقيقات, تم التجديد له بصورة دائمة حتى أُخلي سبيله بتدابير احترازية في يوم الخميس 19 نوفمبر 2020, بقرار من محكمة جنايات القاهرة في 2 نوفمبر 2020.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية, والإمداد والتمويل, ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة, وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية منظورة أمام نيابة أمن الدولة العليا ويتم نظرها داخل غرفة المشورة بمحكمة الجنايات.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي بمتابعة وحضور جلسات تجديد الحبس, كما تابع جلسة نظر التدابير الاحترازية.
آخر تطورات القضية: في 13 ديسمبر 2020, قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, استمرار التدابير الاحترازية.

15- **رقم القضية:** (441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: يسري مصطفى.
المهنة بالتفصيل: محرر بموقع صحيفة "تواصل" الإلكترونية السعودية, والمندوب الاعلامي لجريدة الحرية والعدالة بالرئاسة والبرلمان سابقًا.
نوع جهة العمل: موقع أجنبي خاص.
الموقف القانوني: مخلى سبيله بتدابير احترازية.
تفاصيل القضية: بتاريخ 16 أبريل 2019, ألقت قوات الأمن القبض على "يسري" من مطار القاهرة, أثناء توجهه لأداء مناسك العمرة بالمملكة العربية السعودية, وظهر لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا, في 3 يوليو 2019, والتحقيق معه بالقضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا, والمعروفة إعلاميًا بـ "المحور الإعلامي لجماعة الإخوان", وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات, ولم يتم استدعاء الصحفي لاستكمال التحقيقات مرة أخرى.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة أُسست على خلاف أحكام القانون والدستور, وبث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة العليا.
مجهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي المؤسسة وطلب إخلاء سبيل الصحفي بأي ضمانات تراها المحكمة, تأسيسًا على انتفاء مبررات الحبس الاحتياطي.
آخر تطورات القضية: في 13 ديسمبر 2020, قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة إخلاء سبيل الصحفي بتدابير احترازية.

16- **رقم القضية:** (4840 لسنة 136 ق) استئناف عالي عمال الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمود عبد الباقي.
المهنة بالتفصيل: محرر بجريدة ''العالم اليوم".
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: فُوجئ صحفيو جريدة ''العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفيًا, بتاريخ 8 أكتوبر 2018, بفصلهم تعسفيًا من قِبل إدارة الجريدة, إذ بدأت الأزمة في 31 أغسطس 2014, حين تم إغلاق الجريدة دون إبلاغ نقابة الصحفيين, والعاملين بالجريدة, وهو ما يعد إجراء غير قانوني. وظل العاملون بالجريدة يعملون بها دون علمهم بإغلاقها حتى عام 2018, حين توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية, على إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة, لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثرٍ رجعي, منذ أغسطس 2014. وعلى إثر ذلك انتقل عدد من مفتشي التأمينات الاجتماعية إلى الجريدة, لإثبات واقعة استمرار العمل بها, وذلك على خلاف الثابت بمكتب التأمينات, التابع لمقر الشركة, وبعد انصرافهم قامت إدارة الصحيفة بتدوين أسماء بعض الصحفيين وطردهم من مقر الجريدة, وكذلك التعدي على أحد الصحفيين بالضرب. وقد تم تحرير محضر بالواقعة قُيد برقم 8723 لسنة 2018 إداري العجوزة, لإثبات واقعة الفصل التعسفي, والتعدي عليهم بالضرب والسب, إلا أنهم فوجئوا بتحرير محضر ضدهم بتهمة تعدي الصحفيين على أحد أعضاء مجلس إدارة الصحيفة, وحرر الصحفيون المفصولون شكاوى بمكتب العمل لإثبات واقعة الفصل التعسفي, وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكاوى إلى المحكمة المختصة.
الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية استئناف عالي عمال الجيزة, المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي, حيث حضر محامي المرصد الجلسة وقدم 5 حوافظ مستندات, وحضر وكيل شركة جود نيوز وطلب الاطلاع على المستندات المقدمة وتقديم مذكرات ختامية.
آخر تطورات القضية: في 14 ديسمبر 2020, قررت الدائرة الثانية استئناف عالي عمال, تأجيل نظر القضية لجلسة 10 يناير 2021, للاطلاع والمذكرات الختامية.

الأسبوع الثالث (15-21 ديسمبر)

17- **رقم القضية:** (3693 لسنة 137ق) استئناف عالي عمال الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: صفاء عبد الرازق.
المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة ''اليوم السابع'' سابقًا.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: عملت الصحفية كمحررة بجريدة اليوم السابع, التي تصدر عن المؤسسة المصرية للصحافة, وذلك من 1 مايو 2013 إلى 8 يونية 2014, ليتم فصلها تعسفيًا, فأقامت الدعوى رقم 2046 لسنة 2014 عمال كلي الجيزة 127 لسنة 2015 ضد كلًا من, رئيس مجلس إدارة جريدة اليوم السابع بصفته, والممثل القانوني للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بصفته. وصدر الحكم في الدعوى بتاريخ 26 أكتوبر 2017, وقضى منطوقه بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى عليه الثاني ''هيئة التأمينات'', لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وبثبوت علاقة العمل بين المدعية والمدعى عليه الأول في الفترة 1 مايو 2013 إلى 8 يونية 2014. وتم رفع استئناف ورفضه وتأييد حكم أول درجة. وتم رفع هذه الدعوي وطالبت فيها باحتساب الفترة التأمينية لها عن المدة من 1 مايو 2014 إلى 8 يونية 2014, واستخراج البرينت التأميني بوظيفة محررة صحفية.
الطلبات: رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية استئناف عالي عمال الجيزة بمحكمة شمال الجيزة.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية, حيث حضر محامي المرصد وقدم حافظة مستندات وقام بالمرافعة وطلب رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف, وقدم مذكرة بالدفاع ردًا على صحيفة الاستئناف, وحضر محامي الهيئة وطلب حجز الاستئناف للحكم.
آخر تطورات القضية: في 17 ديسمبر 2020, قررت المحكمة حجز الاستئناف إلى جلسة 17 مارس 2021 للنطق بالحكم.

18- **رقم القضية:** (3298 لسنة 2018) عمال كلي جنوب القاهرة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: علي رزق، وولاء عاطف.
المهنة بالتفصيل: محرر صحفي وديسك بمؤسسة دار الهلال.
نوع جهة العمل: صحيفة حكومية.
تفاصيل القضية: المدعي الأول ''علي رزق" صحفي بمؤسسة دار الهلال منذ 8 يناير عام 2013, ومؤمن عليه بالتأمينات الاجتماعية, وزوجته المدعية الثانية '' ولاء عاطف" تعمل لدى المؤسسة بوظيفة محررة صحفية منذ 1 أبريل 2017. وبتاريخ 23 أكتوبر 2018 قامت مؤسسة دار الهلال بفصلهم تعسفيًا دون تحقيق معهما أو العرض على المحكمة أو نقابة الصحفيين ولأسباب كيدية لا تتعلق بصالح العمل ولا تمت بأي صلة بالقانون او لوائح العمل مما حدا بهما التقدم بشكوى لمكتب العمل الذي أحالها للمحكمة.
الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 15 عمال كلي جنوب القاهرة.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر لهما في هذه القضية, حيث قام محامي المرصد بحضور الجلسة, وقدم المستندات أمام الخبير من الشركة المدعى عليها, تُفيد سحب ترشيح المدعية الثانية من نقابة الصحفيين وهو يعد ضرر إضافي على أضرار قرار الفصل التعسفي، كما طلب تصريحًا باستخراج شهادة من نقابة الصحفيين تفيد موقف قيد المدعية الثانية حتى تاريخه, بالإضافة إلى أن المدعي متوقف حصوله على منحة نقابة الصحفيين منذ إقامة الدعوى وحتى الآن، وحضر وكيل دار الهلال وطلب التأجيل لحين الاطلاع على التقرير.
آخر تطورات القضية: في 20 ديسمبر 2020, قررت الدائرة 15 عمال تأجيل نظر القضية إلي جلسة 10 يناير 2021 للمستندات وللاطلاع.

19- **رقم القضية:** (1718 لسنة 2019) عمال كلي جنوب الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: نصر عبد الله.
المهنة بالتفصيل: مخرج صحفي بجريدة العالم اليوم.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.
تفاصيل القضية: بدأت الواقعة؛ عندما فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفيًا, في 8 أكتوبر 2018, بفصلٍ تعسفي من قِبل إدارة الجريدة, ترجع وقائع الأزمة إلى عام 2018, حينما توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الإجتماعية, إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم, برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة, لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثرٍ رجعي, منذ 31 أغسطس 2014, وهو ما يُعد إجراء غير قانوني, إذ لا بد من إبلاغ نقابة الصحفيين والعاملين بقرار إغلاق المؤسسة, لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.
الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثالثة عمال كلي جنوب الجيزة.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية, حيث حضر محامي المرصد الجلسة أمام مكتب خبراء شمال الجيزة, وقدم حافظتي مستندات, وحضر وكيل جود نيوز وقدم حافظة ومذكرة دفاع, كما حضر وكيل نقابة الصحفيين وصمم على ما جاء سابقًا.
آخر تطورات القضية: في 21 ديسمبر2020, قرر مكتب خبراء شمال الجيزة إنهاء المأمورية وانتظار ورود التقرير.

الأسبوع الرابع (22 – 28 ديسمبر)

20- **رقم القضية:** (215 لسنة 2020) عمال كلي جنوب الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى دياب.
المهنة بالتفصيل: محرر صحفي جريدة الفجر سابقًا
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة؛ عندما فُوجئ الصحفي بفصله تعسفيًا من موقع اليمن العربي، التابع لجريدة الفجر في أكتوبر 2019, وحين توجه لمقر الجريدة للحصول على مستحقاته المالية فوجئ بمنعه من الدخول, وعلى خلفية ذلك تقدم الصحفي بمحضر إثبات حالة بتقديم شكوى في مكتب العمل, وشكوى في التأمينات, وحين تعذر على مكتب العمل الوصول إلى تسوية ودية تم إحالة الدعوى للمحكمة العمالية المختصة, وتحدد لنظرها جلسة 26 فبراير 2020 أمام الدائرة 10 عمال بمحكمة جنوب الجيزة.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة العاشرة عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية, إذ قام برنامج المساعدة والدعم القانوني, بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية, ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة, وحضور جلسات نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 30 ديسمبر 2020, قررت الدائرة العاشرة عمال كلي ثبوت علاقة العمل, وإحالة الدعوى لخبراء وزارة العدل.

ثالثًا: تصنيف القضايا.

وفي ختام هذه النشرة، فإن هناك 15 قضية حدثت تطورات بشأنها خلال الفترة من (1 نوفمبر – 30 نوفمبر 2020). ويمكن أن نُلخص تلك القضايا في ضوء عدة متغيرات هي:

تصنيف القضايا وفقًا لنوع الدعم المقدم من المرصد :

قدم المرصد الدعم القانوني المباشر بنسبة 95% من قضايا الصحفيين والإعلاميين وذلك بعدد 19 قضية, بينما كان هناك دعم غير مباشر لقضية واحدة بنسبة 5%.

تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية:

يُمكن تصنيف القضايا السابقة وفقًا لنوع القضية, فنجد أن قضايا الانضمام لجماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون قد احتلت المرتبة الأولى, حيث بلغت نسبة القضايا حوالي 35% من إجمالي القضايا بواقع 7 قضايا, وبالمرتبة الثانية جاءت قضايا الفصل التعسفي بنسبة بلغت 30% بواقع 6 قضايا, وفي المرتبة الثالثة جاءت قضايا مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها بنسبة 20% بواقع 4 قضايا. وفي المرتبة الرابعة جاءت قضايا استئناف حكم احتساب فترة تأمينية بنسبة 10% بواقع قضيتين وفي المرتبة الخامسة جاءت قضية تنازع اختصاص بين محكمتين بنسبة بلغت 5% لكل منهم بواقع قضية واحدة.

تصنيف القضايا وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية:

5
دوائر العمال

11
دوائر جنايات الإرهاب

2
مكتب الخبراء

1
نيابة أمن الدولة العليا

3
استئناف عالي عمال

1
محكمة النقض

ملاحظة: توجد بعض القضايا منظورة أمام دوائر متعددة, ومن ثم فإن عدد القضايا حسب الجهة المنظورة يكون بالزيادة.

جاءت بالمرتبة الأولى دوائر جنايات الإرهاب بنسبة 47.82% بواقع 11 قضية, وفي المرتبة الثانية جاءت دوائر العمال والتي تنظر 5 قضايا بنسبة 21.73%, وفي المرتبة الثالثة جاءت القضايا المنظورة أمام دوائر الاستئناف العالي عمال بنسبة حوالي 13.04% بواقع 3 قضايا, وفي المرتبة الرابعة جاءت القضايا المنظورة أمام مكتب الخبراء بنسبة 8.69% بواقع قضيتين، وفي المرتبة الخامسة تساوت القضايا المنظورة أمام نيابة أمن الدولة العليا والقضايا المنظورة أمام محكمة النقض بنسبة 4.34% لكل منهما بواقع قضية لكل منهما.

تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة:

ملاحظة: هناك عدد من القضايا صُدر فيها أكثر من قرار خلال شهر ديسمبر, وهو ما يفسر أن عدد القرارات أكثر من عدد القضايا الموجودة, لذا وجب التنويه.

جاءت قرارات تجديد الحبس في المرتبة الأولى بواقع 10 قرارات بنسبة بلغت 37.03% من إجمالي القضايا, وفي المرتبة الثانية جاءت قرارات تأجيل نظر القضايا بنسبة 22.22% بواقع 6 قرارات. وفي المرتبة الثالثة جاءت قرارات حجز الدعوى للحكم بنسبة 11.11% بواقع 3 قرارات. وفي المرتبة الرابعة جاءت قرارات إنهاء مأمورية مكتب الخبراء وانتظار ورود التقرير إلى المحكمة بنسبة 7.40% بواقع قراران. وفي المرتبة الخامسة والأخيرة تساوت قرارات إخلاء سبيل بتدابير احترازية واستمرار التدابير الاحترازية وإحالة الدعوى للتحقيق وثبوت علاقة العمل وإحالة الدعوى للخبراء وتعيين محكمة جنح مستأنف بنظر الدعوى ورفض استئناف قرار تجديد الحبس بنسبة 3.70% لكل قرار بواقع قرار واحد لكل منهم.

المـــرصـد المصـــري للصـــحافة والإعـــلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

"المرصد المصري للصحافة والإعلام"

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.
تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.
ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة" بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.